

الإمارات الأولى عربياً في عدد المسافرين خلال 2011.. ومطار الكويت الدولي في المركز السابع

الكويت - أ.ش.أ: احتل مطار الكويت الدولي المرتبة السابعة من حيث عدد المسافرين في عام 2011، بعد أن بلغ عدد المسافرين عبره 8,5 ملايين مسافر، منخفضاً بنسبة 4,5% عن عدد المسافرين عام 2010 والذي بلغ 8,9 ملايين شخص.

وقالت إحصائية عن حركة المسافرين في المطارات العربية نشرت بالكويت أمس إن مطار دبي الدولي تصدر قائمة المطارات العربية بفارق كبير عن المطارات في المدن العربية الأخرى، بعد تجاوز عدد المسافرين عبر دبي الـ 50 مليون مسافر في العام الماضي، مقارنة بـ 47,2 مليون مسافر في عام 2010.

وجاء مطار الملك عبدالعزيز بجدة في المرتبة الثانية بعدد مسافرين بلغ 22,9 مليون مسافر في عام 2011، مقابل 19,9 مليوناً لعام 2010.

ويشكل عدد المسافرين عبر مطار الملك عبدالعزيز أكثر من 42% من إجمالي عدد المسافرين عبر مطارات المملكة العربية السعودية، والبالغ 54 مليون مسافر في عام 2011.

وارتفع عدد المسافرين عبر مطار الدوحة بنسبة 15% إلى ما يزيد على 18 مليون مسافر في عام 2011 ليحتل المرتبة



الثالثة عربياً، في حين تراجع عدد المسافرين عبر مطار القاهرة الذي يحتل المرتبة الرابعة في القائمة إلى 13 مليون مسافر قياساً بعدد بلغ أكثر من 15 مليون مسافر في عام 2010، وذلك مع التغيرات والأحداث السياسية التي شهدتها البلاد في الربيع العربي.

وتصدر الإمارات الدول العربية من حيث إجمالي عدد المسافرين عبر مطاراتها للعام الرابع على التوالي، بعد تخفيضها السعودية في عام 2008، حيث كانت الأخيرة تصدر دول العالم العربي في بدايات العقد الماضي، مع النهضة والانفتاح الاقتصادي الذي شهدته دولة الإمارات

على التوالي، بنحو 72 مليون مسافر خلال العام 2011، بحسب إحصاءات حديثة عن حركة الطيران في مطارات الدول العربية. وجاء تصدر الإمارات، بعد تخفيضها المملكة العربية السعودية في عام 2008، والتي كانت الأخيرة تتصدر دول العالم العربي في بدايات العقد الماضي.

وقالت الإحصاءات الواردة عبر موقع «أرقام» الإلكتروني أمس، «تصدر مطار دبي الدولي، قائمة المطارات العربية من حيث عدد المسافرين لعام 2011، حيث بلغ عدد المسافرين عبر دبي نحو 50,9 مليون مسافر في العام الماضي، مقارنة بـ 47,2 مليون مسافر في عام 2010»، فيما بلغ إجمالي المسافرين عبر مطار أبوظبي نحو 12,4 مليون مسافر ومطار الشارقة الدولي نحو 6,6 ملايين مسافر، فيما حازت باقي مطارات الدولة على نحو مليوني مسافر.

وجاء مطار «الملك عبدالعزيز» بجدة في المرتبة الثانية، بعدد مسافرين بلغ 22,9 مليون مسافر في عام 2011 مقابل 19,9 مليون مسافر لعام 2010، ويشكل عدد المسافرين عبر مطار «الملك عبدالعزيز» أكثر من 42% من إجمالي عدد المسافرين عبر مطارات المملكة مجتمعة والبالغ 54 مليون مسافر في

عام 2011. وارتفع عدد المسافرين عبر مطار «الدوحة» بنسبة 15% إلى ما يزيد على 18 مليون مسافر في عام 2011 ليحتل المرتبة الثالثة عربياً، في حين تراجع عدد المسافرين عبر مطار «القاهرة» الذي يحتل المرتبة الرابعة في القائمة إلى 13 مليون مسافر قياساً بعدد بلغ أكثر من 15 مليون مسافر في عام 2010، وذلك مع التغيرات والأحداث السياسية التي شهدتها البلاد في الربيع العربي.

كما تصدر مطار «دبي الدولي»، قائمة المطارات العربية من حيث كمية الشحن لعام 2011، حيث بلغت الكميات المشحونة عبر المطار 2190 ألف طن بانخفاض قدره 3,5% مقارنة بعام 2010، وجاء مطار الدوحة ثانياً، بما يقارب 796 ألف طن بنسبة نمو بلغت 12%، مقارنة بكمية بلغت 708 آلاف طن لعام 2010. فيما احتل مطار الشارقة المركز الثالث عربياً بـ 493 ألف طن لعام 2011 مقارنة بـ 476 ألف طن لعام 2010 بنسبة نمو بلغت ما يقارب 7,4%.

وبينت الإحصاءات أن مطارات «الإمارات»، شهدت تطوراً من ناحية كمية الشحن خلال السنوات الماضية، حيث تصدرت الدول العربية لعدة أعوام من هذا الجانب، كما كان التطور

لافتاً في «قطر» والتي جاءت في المركز الثاني عربياً لثلاثة أعوام متتالية من ناحية كميات الشحن متجاوزة المملكة العربية السعودية التي تحتل المركز الثالث.

وعلى الصعيد العالمي، كان مطار «دبي»، المطار العربي الوحيد في قائمة أكثر المطارات في العالم من حيث عدد المسافرين، حيث احتلت دبي المركز الثاني عشر عالمياً من حيث عدد المسافرين الكلي، فيما تصدر مطار هارتسفيلد جاكسون الواقع في مدينة أتلانتا في الولايات المتحدة الأميركية الترتيب العالمي للمطارات من ناحية عدد المسافرين بما يقارب 92,4 مليون مسافر، تلاه مطار بكين بـ 78,7 مليون مسافر ومطار هيثرو لندن بـ 69,4 مليون مسافر، تلاه مطار أمير شيكاغو الذي تراجع للمرتبة الرابعة بـ 66,8 مليون مسافر. وباستثناء الرحلات الداخلية فيحتل مطار دبي الدولي المركز الرابع عالمياً من حيث الركاب الدوليين بعدد مسافرين بلغ 50,2 مليون مسافر، فيما تصدر مطار هيثرو القائمة بـ 64,7 مليون مسافر تلاه مطار تشارلز ديغول الواقع بمدينة باريس ثانياً بـ 55,7 مليون مسافر ومطار هونغ كونغ ثالثاً بـ 52,7 مليون مسافر.

النمو في الصين في أدنى مستوى له منذ ثلاث سنوات



بكين - أ.ف.ب: أعلنت الصين أمس الجمعة أن نسبة نمو تسجلها منذ بدء الأزمة المالية إذ بلغت 7,6% خلال الفصل الثاني من العام، وبسبب صعوبات داخلية وخارجية يتوقع المحللون أن تحت الحكومة على الاستمرار في تليين سياستها النقدية.

ويعتبر ثاني اقتصاد عالمي بوتيرة بطيئة منذ عام ونصف العام متتافراً بالأزمة في أوروبا وأيضاً ببقود على القطاع العقاري وفائض في الإنتاج في بعض القطاعات.

وتراجع النمو من 10,4% في 2010 إلى 9,25% العام الماضي ثم 7,8% خلال النصف الأول من هذا العام كما أعلن المكتب الوطني للإحصاءات. وتعتبر نسبة النمو في الفصل الثاني التي جاءت مطابقة لتوقعات المحللين رداً على أسئلة وكالة داو جونز، الأدرسي منذ الفصل الأول من العام 2009 التي بلغت 6,6%، حين كانت الأزمة الاقتصادية والمالية على أشدها في الدول الغربية وقد طالت الصين بدرجة أقل.

وقال المتحدث باسم المكتب الوطني للإحصاءات شينغ لايبون في تصريح صحفي أن التباطؤ «ناجم بشكل أساسي عن تدهور البيئة الدولية الذي قلص الطلب الخارجي» على المنتجات الصينية، وقد تأثرت الصادرات التي أوروبا بشكل خاص.

وأوضح شينغ لايبون أن الطلب الداخلي تباطأ أيضاً تحت تأثير تدابير الرقابة للاقتصاد الكلي وخصوصاً في القطاع العقاري.

وتحدد الحكومة الصينية منذ سنتين عدد الشقق التي يمكن للصينيين أن يشتروها بغية تفادي حصول فقاعة مضاربات في هذا القطاع.

واشنطن - أ.ف.ب: أعلنت وكالة موديز للتصنيف الائتماني الخميس أنها خفضت تصنيف إيطاليا من A3 إلى Baa2 وأبقت على توقعات سلبية بسبب تدهور الوضع في منطقة اليورو و«مخاطر انتقال العدوى» من إسبانيا واليونان.

وكتبت الوكالة في بيان أن «إيطاليا تواجه خطراً أكبر في أن تشهد ارتفاعاً مفاجئاً في تكاليفها التمويلية أو الابعود بوسعها الوصول إلى الأسواق المالية (...) بسبب تراجع ثقة الأسواق وخطر انتقال العدوى من اليونان وإسبانيا».

وأضافت موديز أن «خطر خروج اليونان من منطقة اليورو ازداد والنظام المصرفي الإسباني سيكتبد خسائر أكبر من المتوقع»، مشيرة إلى «تدهور» التوقعات الاقتصادية على المدى القريب بالنسبة لإيطاليا.

وقد تشهد إيطاليا بحسب الوكالة نمواً «ضعيفاً» و«بطالة أكبر» ما سيمعنها من تحقيق أهدافها القاضية بتقليص العجز وسيزيد من احتمال الابعود بوسع هذا البلد «تمويل نفسه لدى الأسواق المالية».

وبعدما دخلت إيطاليا رسمياً مرحلة انكماش اقتصادي في نهاية 2011 تفاقم الانكماش في الفصل الأول من العام 2012 مع تراجع إجمالي ناتجها الداخلي بنسبة 0,8% تحت وطأ خطط التشفير المتتالية التي أقرت منذ 2010 لطمأنة الأسواق.

وطرح رئيس الوزراء الإيطالي ماريو مونتي للمرة الأولى الخلل إمكاني أن تحتاج روما في مرحلة ما إلى الاستعانة بأحد صندوق الإغاثة الخاص بمنطقة اليورو من أجل مواجهة ارتفاع نسب القروض على الفروض التي قد تصل إلى 6%.

الوكالة أبدت مخاوفها من «انتقال العدوى» «موديز» تخفض تصنيف إيطاليا درجتين مع توقعات سلبية



غير أن موديز ترى أن اللجوء إلى الصندوق الأوروبي للاستقرار المالي أو آلية الاستقرار الأوروبية لن يأتي سوى بنتيجة محدودة.

وكتبت الوكالة التي سبق أن درست وضع إيطاليا قبل خمسة أشهر، في بيانها أنه «نظراً إلى حجم الاقتصاد الإيطالي وعبء الدين الفادح، فإن الحماية التي يمكن أن توفرها هاتان الآليتان ستكون محدودة».

ورحبت موديز بالإصلاحات التي أطلقتها الحكومة الإيطالية والتي «يمكن» أن تعزز النمو على المدى البعيد وتحسن الأوضاع

المالية في البلاد، غير أنها اعتبرت أن تنفيذ هذه الإصلاحات يواجه مخاطراً «جوهرياً» تبرز الأرباح على أفاق سلبية، وجاء في البيان أن «تطبيقاً ناجحاً للإصلاحات الاقتصادية، قد يقود إلى تحديد اتفاق مستقرة للبلد».

من جهته اعتبر صندوق النقد الدولي في تقريره السنوي الصادر الثلاثاء أن النشاط الاقتصادي قد ينتعش في إيطاليا «مطلع 2013» غير أن البلاد ستبقى «متأخرة بالنسبة إلى باقي المنطقة» و«عرضة لانتقال العدوى في منطقة اليورو».

من جهة أخرى شهدت سندات الخزينة الإيطالية أمس انقباضاً وترجعاً في نسب الفائدة فاق التوقعات بعد ساعات على إعلان وكالة التصنيف الائتماني العالمية «موديز» تخفض موقفة الدين العام الإيطالي الضخم في أجراء انتقدها روما.

وأعلنت وزارة الاقتصاد الإيطالية أنها تمكنت اليوم من طرح سندات لمدة ثلاث سنوات بقيمة 3,5 مليار يورو في أسواق المال العالمية في مناقصة شهدت طلباً زاد على 1,7 ضعف قيمتها فيما انخفضت نسبة الفائدة عليها إلى 4,65% مقارنة بفائدة بلغت 5,3% على آخر سندات شبيهة طرحت في شهر مايو الماضي.

كما شهدت الأسواق المالية بالتوازي مع هذا المؤشر الذي يعكس انعدام التأخير السلمي لإعلان «موديز» هبوط مؤشر الفرق بين تكلفة خدمة الدين العام الإيطالي عن نظيره الألماني المعياري تحت حاجز الـ 470 نقطة مسن أكثر من 482 نقطة إلى 468 نقطة أساس تعادل فائدة نسبتها 5,93% على سندات الخزانة لمدة 10 سنوات.

المفوضية الأوروبية تشكك في حكمة توقيت خفض «موديز» تصنيفها لإيطاليا

بروكسل - رويترز: قالت المفوضية الأوروبية أمس إن الشكوك تساورها بشأن حكمة قرار موديز خفض تصنيفها الائتماني للإيطالي قبيل مزاد لبيع السندات الإيطالية وأشادت بجهود أوروبا لتصحيح أوضاعها المالية.

وقال سايون أوكونور المتحدث باسم المفوضية في إفادة دورية للصحافيين رداً على سؤال عن خفض التصنيف «اعتقد أنه يحق للمرء تماماً أن يشكك في اختيار توقيته وما إذا كان هذا التوقيت مناسباً».

وخفضت مؤسسة موديز للتصنيف الائتماني تصنيفها للدين السيادي الإيطالي درجتين إلى Baa2 مشيرة إلى تزايد مخاطر ارتفاع تكلفة التمويل وفقد القدرة على دخول أسواق الدين العالمية.

وقالت أنها قد تخفض التصنيف بدرجة أكبر. وأضاف أوكونور «نعتمد أن سياسات إيطاليا لضمان تحسين أوضاعها المالية تعالج مواطن الضعف الهيكلية القديمة وكانت حاسمة واسعة النطاق».

آسيا قادرة على مقاومة تباطؤ في النمو الاقتصادي

ألمانيا: صير «الترويكا» الدولية مع اليونان بدأ ينفذ

برلين - كونا: اعتبرت الحكومة الألمانية أمس أن مطالبته نظيرتها اليونانية منحها مزيداً من الوقت لتنفيذ الخطط التقشفية الرامية إلى خروجها من أزمة الديون السيادية أمر غير مقبول داعية حكومة أثينا إلى الالتزام بالاتفاقيات المبرمة معها في هذا الخصوص.

وقال وزير الاقتصاد والتكنولوجيا الألماني فيليب روسلر في تصريحات صحافية اليوم أن «صير الترويكا الدولية المشتركة الأمانة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمفوضية الأوروبية بدأ ينفذ» مطالب الحكومة اليونانية بتطبيق الخطط التقشفية الرامية إلى خروج سلس ليونان من أزمتها المالية.

وأعرب الوزير الألماني عن شكوك حكومة بلاده في قدرة اليونان على تنفيذ الإصلاحات المتفق عليها قائلاً «التجارب التي قمنا بها على صعيد محاربة أزمة الديون في اليونان تجعلنا ننظر بشكوك إلى ماضي مساعي حكومة أثينا الرامية إلى محاربة أزمة الديون».

من جانبه قال الكسندر بويرت الأمين العام لحزب اليسار الألماني انغيلاميركل المسيحي الديمقراطي أنه يؤيد خروج اليونان من منطقة اليورو قائلاً: «يقول لدينا يوماً بعد يوم أن اقتصاد اليونان يستطيع العلاء على قيد الحياة فقط إذا غادرت حكومة أثينا منطقة اليورو».

القائمة الواردة من هنا ومن هناك وقدرها 7%، ويعتبر المحللون أن التوقعات بشأن استقرار التضخم التي تسمح للحكومات والمصارف المركزية بتليين سياستها النقدية ستحفر الطلب الداخلي.

وكانت الصين عمدت قبل كوريا الجنوبية إلى خفض نسبة فائدها في مطلع يوليو للمرة الثانية خلال شهر، ما شكل خطوة نادرة.

كما خفضت ثلاث مرات منذ ديسمبر الاحتياطي الإلزامي للمصارف من أجل السماح لها بزيادة القروض التي تمنحها.

وأعلن مصرف آتش اس بي سي في مذكرة الجمعة أن التضخم يتباطأ ما يسمح بالتالي بتليين السياسة المالية، مشيراً إلى أن يكين مازال لديها هامش كبير للاستمرار في هذا الخط.

ويتوقع المصرف أن تؤدي هذه التدابير إلى ارتفاع نسبة النمو إلى 8,5% خلال الفصول المقبلة بالمقارنة مع نسبته قبل عام.

أمس الأول الخميس نسبة فائدها بعدما ظلت ثابتة على مدى أكثر من عام.

وأعلنت حكومة سنغافورة أيضاً عن تقليص الاقتصاد بنسبة 1,1% في الفصل الثاني بالمقارنة مع الفصل الأول، في وقت يشكل الوضع الاقتصادي لهذه المدينة - الدولة مؤشراً بالنسبة للمصدرين الإسيويين كون نموها يعتمد بشكل كبير على تصدير المنتجات والإلكترونية والصنعة إلى أوروبا وأميركا الشمالية.

غير أن هذه الأرقام لا تخبر مخاوف المحللين ولا بورصات المنطقة التي أقفل العديد منها أمس الجمعة على ارتفاع ولو كان متواضعاً.

وقال كاميرون بيوك من شركة اي جي ماركتس في استراليا إن «أرقام إجمالي الناتج الداخلي الصيني جاءت مطابقة بصورة إجمالية للتوقعات الرسمية وكانت أعلى بكثير من التوقعات

هونغ كونغ - أ.ف.ب: أفادت كل من الصين وكوريا الجنوبية وسنغافورة بتباطؤ واضح في نموها الاقتصادي، في مؤشر إلى أن أزمة منطقة اليورو باتت تطول هذه الدول الثلاث المصدرة، غير أن المحللين يعبرون عن أي تساؤم حيال المنطقة.

وأعلنت الصين أمس الجمعة عن تراجع نسبة نموها إلى 7,6% خلال الفصل الثاني من العام، في أدنى نسبة منذ بدء الأزمة المالية قبل ثلاث سنوات، وفق أرقام رسمية نشرت أمس.

كما خفضت كوريا الجنوبية، رابع قوة اقتصادية في آسيا والتي تعتمد على التصدير، توقعاتها الاقتصادية حيث بات البنك المركزي يفيد بارتفاع لا يتعدى 3% لإجمالي الناتج الداخلي للعام 2012 بالمقارنة مع 3,5% في التوقعات السابقة، وذلك بسبب تباطؤ الاقتصاد العالمي وأزمة الديون في أوروبا، وكانت كوريا الجنوبية خفضت

بنك كوريا المركزي يخفض النمو المتوقع لاقتصاد البلاد إلى 3%

سيئول - د.ب.أ: خفض بنك كوريا المركزي أمس معدل النمو الاقتصادي المتوقع لكوريا الجنوبية للعام الحالي إلى 3% وهذا أبطأ نمو في ثلاث سنوات، حيث يخشى أن تفقد الصادرات قوتها في خضم أزمة الديون في منطقة اليورو التي طال أمدها.

جاء الخفض بواسطة بنك كوريا المركزي مقارنة مع تقديرات سابقة في أبريل كانت تدور حول نمو معدل 3,5%، تمثل الأرقام المعدلة أيضاً نمو منذ الارتفاع بنسبة 0,3% في عام 2009.

ذكرت وكالة أنباء يونهاب الكورية الجنوبية أن هذا التخفيض كان متوقفاً على نطاق واسع حيث خفض البنك سعر الفائدة الرئيسية بمقدار ربع نقطة مئوية إلى 3% أمس الأول الخميس في أول خفض للعدل في أكثر من ثلاث سنوات، وذلك لحماية الاقتصاد من آثار أزمة الديون في منطقة اليورو التي طال أمدها.

وتشير التقديرات إلى أن الاقتصاد الكوري في الربع الثاني يتوقع أن يشهد انخفاضاً حاداً مقابل 0,9% في الربع الأول، ويتوقع أن يبلغ النمو ربع السنوي نحو 1% في الربعين الثالث والرابع، قال البنك إنه من المرجح أن يكون انتعاش الاقتصاد الكوري متواضعاً في الوقت الحالي.

وخفض البنك المركزي أيضاً نسبة التضخم وفقاً للبنك، من المتوقع أن تنمو الصادرات التي تشكل نحو 750 من الاقتصاد الكوري بنسبة 4,4% هذا العام منخفضاً من التقدير السابق البالغ 4,8%.

قال محللون إن تباطؤ وتيرة النمو الاقتصادي وتخفيف حدة التضخم قد توفر مجالاً لبنك كوريا المركزي لتخفيض سعر الفائدة الرئيسي بشكل أكبر خلال هذا العام.